

# مُجْلِّةُ الشَّرْعِيَّةِ وَالدِّرْسَاتِ الْإِنْسَلَامِيَّةِ

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

## عمليات التورق في البنوك الإسلامية العاملة في الكويت

أ. د. كمال توفيق حطاب

جامعة  
الكويت

مجلس  
النشر العلمي



ISSN: 1029-8908

العدد ١١٦ - السنة ٣٤

جمادى الثاني ١٤٤٠ هـ - مارس ٢٠١٩ م

## **البحث العاشر**

### **عمليات التورق في البنوك الإسلامية العاملة في الكويت**

**أ. د. كمال توفيق حطاب**

## عمليات التورق في البنوك الإسلامية العاملة في الكويت<sup>(١)</sup>

أ. د. كمال توفيق حطاب\*

تاريخ إجازة البحث: يناير ٢٠١٨ م.

تاريخ استلام البحث: أكتوبر ٢٠١٧ م

### ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان مدى توافق التطبيقات المصرفية للتورق المصرفى الذى تقوم به البنوك الإسلامية في الكويت مع المعايير الشرعية التي وضعتها هيئة المراجعة والمحاسبة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي). وللوصول إلى هذا الهدف يبدأ البحث بعرض عملية التورق ومفهومه قديماً وحديثاً، ومناقشات الفقهاء حول الحكم الشرعي لعملية التورق المصرفى؛ ونظراً لأن الحكم الشرعى للتورق المصرفى ينبع على كيفية تطبيقه في البنوك الإسلامية، يحاول البحث الكشف عن آليات تطبيق التورق في البنوك الإسلامية العاملة في الكويت، وذلك من خلال استبانته خاصةً أعدت بناءً على معايير (أيوبي)، تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من عملاء البنوك الإسلامية في الكويت الذين طبقوا عملية التورق مع تلك البنوك. وخلص البحث بعد تحليل نتائج الاستبيانات الموزعة إلى وجود اختلافات في تطبيقات التورق المصرفى بين البنوك الإسلامية من حيث وجود السلعة وانتقالها وتخيير العميل بذلك، إلا أن معظم هذه المصارف لم تلتزم بمعايير (أيوبي)، مما يخرج عمليات التورق المصرفى عن إطارها الشرعى، ويؤدي إلى آثار اقتصادية سالبة على المجتمع.

الكلمات الدالة : التورق المصرفى، البنوك الإسلامية، الكويت.

### المقدمة

تعد صيغة التورق المصرفى من أكثر صيغ التمويل المصرفى انتشاراً في الوقت الحاضر، حيث انتشرت هذه الصيغة في كثير من المصارف الإسلامية تحت عناوين وسميات عديدة مثل تيسير الأهلى في البنك الأهلي التجارى في المملكة العربية السعودية والتورق المبارك والتورق الميسر، وغيرها من المسميات<sup>(٢)</sup>. وقد أحدث ظهور هذه الصيغة وانتشارها جدلاً

(١) يقدم الباحث بجزيل الشكر لإدارة قطاع الأبحاث بجامعة الكويت على دعمها لهذا البحث رقم (HH03/16)

(\*) أ. د. كمال توفيق حطاب يحمل شهادتي الدكتوراه والماجستير في الاقتصاد الإسلامي من جامعة أم القرى . يعمل أستاذًا في قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت منذ سبتمبر ١٩٩٢ م . له عدة كتب منشورة وأبحاث علمية محكمة في مجال التخصص . الاهتمامات البحثية: المصارف الإسلامية ، فقه المعاملات المالية .

(٢) تشير المصادر إلى أن البنك الأهلي السعودي كان من أوائل المصارف التي مارست التورق المصرفى، وذلك أثناء تحوله من بنك ربوى إلى بنك إسلامي، وأطلق عليه «تيسير الأهلى» ثم تلاه البنك

واسعاً في الأوساط العلمية والمصرافية المهتمة بالاقتصاد الإسلامي، حيث اعتبر البعض هذه الصيغة تمثل الردة بالنسبة للعمل المصرفي الإسلامي، في حين اعتبر آخرون التورق ضرباً من ضروب النفاق والشعوذة<sup>(١)</sup>، في نفس الوقت الذي يقف فيه علماء مجتهدون بارزون على رأس المجيئين لصيغة التورق المصرفي الحديث مثل عبد الله المنيع ومحمد علي القرى ... الخ؛ ونظراً لأن البحوث العلمية تتصف بالهدوء والتزاهة والموضوعية، وكذلك الاجتهاد الفقهي الإسلامي يقوم على تكريم من أخطأ ومن أصاب، فإننا نحاول في هذا البحث دراسة هذه الصيغة دراسة ميدانية من خلال التعرف على آليات تفزيذها عملياً في البنوك الإسلامية الكويتية؛ لعلنا تتوصل إلى الضوابط والمحاذير التي يمكن أن تسهم في كشف الغطاء عن الملابسات والشبهات المحيطة بهذه الصيغة عملياً، بما يؤدي إلى دفع وتصحيح مسيرة العمل المصرفي الإسلامي.

#### مشكلة الدراسة:

في الوقت الذي يتزايد فيه تطبيق صيغة التورق المصرفي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تتزايد الانتقادات والمؤاذنات والشبهات الموجهة لها، وتدور معظم الانتقادات والاتهامات حول كون هذه الصيغة حيلة ربوية وليس مخرجاً شرعياً ... إلخ. وبناءً على ذلك جاءت هذه الدراسة لتجلية هذه الحقيقة، والإجابة على الأسئلة التالية:

- ما حقيقة التورق المصرفي وما هي أهم صوره وأشكاله؟
- ما المخرج الشرعي المقبول؟ وبماذا يختلف عن الحيلة الربوية؟
- ما آراء العلماء والباحثين المعاصرين في الحكم الشرعي للتورق المصرفي؟
- ما آلية تطبيق التورق المصرفي في عدد من البنوك الإسلامية في الكويت؟

السعودي البريطاني في أكتوبر ٢٠٠٠م. وأطلق عليه «التورق المبارك»، ثم بنك الجزيرة في ٢٠٠٢م، = وفي نفس العام أطلق البنك السعودي الأمريكي «تورق الخير»، ثم توالت المؤسسات المالية والمصارف والتوافذ الإسلامية في الإعلان عن هذه الصيغة في بقية دول الخليج، حتى وصلت عمليات التورق المصرفي في بعض البنوك ما يقارب ٨٠٪ من حجم العمليات. انظر: الرشيدية، أحمد. عمليات التورق وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، ٢٠٠٥م، ص ١٣٠-١٥٠، شبير، محمد عثمان. التورق الفقهي وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي. مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، ٢٠٠٩م، ص ٢٣.

(١) المصري، رفيق. الجامع في أصول الربا، دار القلم، دمشق، ١٩٩١م، ص ١٧٢.

-ما الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق التورق المصري في البنوك المختارة؟

**أهداف الدراسة:**

- توضيح مفهوم التورق وأهم صوره وأشكاله.
- توضيح الفروق بين الحيل الربوية والخارج الشرعية.
- بيان وتوضيح الحكم الشرعي للتورق المصري لدى العلماء المعاصرين.
- التعرف على الآليات العملية لتطبيقات التورق في عدد من المصارف الإسلامية في الكويت.
- التعرف على الآثار الاقتصادية المرافقة لتطبيق التورق في عدد من المصارف الإسلامية في الكويت.

**فرضية الدراسة:**

إن الأداء التنفيذي للبنوك الإسلامية في الكويت قد لا يتطابق مع الضوابط والمعايير الشرعية التي وضعتها (أيوفي). وفي هذه الحالة تخرج عمليات التورق المصري عن الإطار الشرعي عند من يجيزونها.

**أهمية الدراسة:**

تكون أهمية الدراسة في توضيح المحددات والضوابط الشرعية التي تسمح بالتعامل بالخارج الشرعية، وبيان حدود هذه الضوابط الشرعية ومواصفاتها وشروط تطبيقها، ومدى التزام البنوك الإسلامية الكويتية بهذه الضوابط، بما يؤدي في النهاية إلى تقويم وتصحيح مسيرة البنوك الإسلامية.

**الدراسات السابقة:**

ووجدت دراسات عديدة وبحوث متفرقة ورسائل ماجستير ودكتوراه تتناول التورق المصري، من حيث التعريف والنشأة والتطبيق والحكم الشرعي ومدى النجاح أو الفشل .. الخ، مثل :

دراسة الرشيدی<sup>(١)</sup> بعنوان: عمليات التورق وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، توصل فيها إلى أن التورق نظرية فقهية ذات آثار اقتصادية ليست جديدة، بل كانت معروفة في الفقه

(١) الرشيدی، عمليات التورق وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، مرجع سابق.

الإسلامي بسميات مختلفة وتم تطبيقها عملياً في العديد من البلدان الإسلامية، وتوصل إلى جواز التورق المصرفي بشروط وضوابط.

ودرسة محيي الدين<sup>(١)</sup>، بعنوان: التطبيقات المصرفية لعقد التورق، وتوصل إلى حرمة التورق المصري. وأن التورق ضار بمسيرة العمل المصرفي الإسلامي حيث يعمل على إرباك النشاط الاقتصادي ويقتل كاهله بالديون المستخدمة لأغراض استهلاكية.

وفي دراسة مشعل<sup>(٢)</sup>، التي كانت بعنوان: دراسة تحليلية نقدية للتورق المصرفي في التطبيق المعاصر، توصل فيها إلى وجود عدة أشكال للتورق المصرفي ولا يمكن الحكم عليها جميعاً بحكم واحد.

أما دراسة القراء داغي<sup>(٣)</sup> بعنوان: حكم التورق في الفقه الإسلامي، فقد توصلت إلى أن القول بإباحة التورق هو الأرجح ولكن لا بد من وضع ضوابط حتى لا يستغله بعض الناس لتراكم الدين والبيع بالخسائر، ومن هذه الضوابط أن البائع إذا علم أن المشتري يريد التورق لأجل إشباع الرغبات وتراكم الديون فيكره عليه أو يحرم عليه أن يبيعه كما هو الحال في بيع السلاح لمن يستعمله في غير المباح.

ودرسة باهرواوة<sup>(٤)</sup>، بعنوان: دراسة تحليلية نقدية للتورق، توصلت إلى النتائج التالية: إن اختلاف العلماء في حكم التورق المصرفي سببه اختلافهم في حكم التورق الفقهي، واختلافهم في المقدمات المنهجية الناظمة لفتواهم، وكذا اختلافهم في الآثار الاقتصادية للتورق على المصارف والدول الإسلامية. وتبين من خلال مناقشة المقدمات اللغوية والأصولية والأدلة التفصيلية لكل من الم Gizien والمانعين أن أدلة المانعين أقوى وحجتهم أظهر، وعليه تم ترجيح تحريم التورق المصرفي، وقدمت أدلة إضافية تدعم تحريم هذه المعاملة.

(١) محيي الدين، أحمد. التطبيقات المصرفية لعقد التورق، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، ٢٠٠٢م.

(٢) مشعل، عبد الباري. دراسة تحليلية نقدية للتورق المصرفي في التطبيق المعاصر، مؤتمر فقه التجارة الإسلامية ومشاكلها الحديثة، ١٨-١٥ أكتوبر، ٢٠١٥م، قونية، تركيا.

(٣) القراء داغي، علي. حكم التورق في الفقه الإسلامي، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة، ٢٠٠٢م..

(٤) باهرواوة، سعيد. دراسة تحليلية نقدية للتورق المصرفي، مؤتمر فقه التجارة الإسلامية ومشاكلها الحديثة، ١٨-١٥ أكتوبر، ٢٠١٥م، قونية، تركيا.

وردراة الحنيطي<sup>(١)</sup> بعنوان: التورق حقيقته أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم)، توصلت إلى أن تزايد الإقبال على التعامل بالتورق المصرفي المنظم يعود إلى تدني نسبة المخاطرة وسرعة الانجاز وربحية العالية بالنسبة للمصارف، بعكس عقود المشاركة والمضاربة القائمة على الربح والخسارة. وكذلك يؤدي تطبيق التورق المصرفي المنظم إلى زيادة تراكم المديونية لدى العملاء، وإلى تهجير أموال المسلمين إلى الخارج؛ لأنها تتم من خلال سوق البورصة. كما توصلت إلى أن القول بعدم جواز التورق المصرفي المنظم هو الصواب. وأنه لا يجوز إلا للحاجة القصوى.

وردراة السويم<sup>(٢)</sup> بعنوان: منتجات التورق المصرافية، تناول فيها منهج التشريع في مواجهة الربا. الأصول والقواعد الشرعية الدالة على منع العينة. التورق المنظم. مقلوب التورق. وتوصل إلى عدم جواز التورق. وإلى أن هذه الحيل المكشوفة لها أثر سلبي في تشويه مظهر الإسلام والاقتصاد الإسلامي.

دراسة الباحث<sup>(٣)</sup> بعنوان: التورق المصرفي المنظم وآثاره الاقتصادية، وتوصل إلى أهم الآثار المترتبة على التورق المنظم ومنها: ابتعاد البنوك الإسلامية عن تحقيق أهدافها التي أعلنتها عند إنشائها، إنهاء تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية الربوية، القضاء على فكرة نموذج البنك الإسلامي، الدخول في أبواب الحيل المحرمة، تشجيع خروج رؤوس الأموال الوطنية للأسواق الخارجية.

دراسة محمد<sup>(٤)</sup> هدفت إلى بيان مفهوم التورق المصرفي كأداة من أدوات التمويل التي

(١) الحنيطي، هناء. التورق حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم)، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، ٢٠٠٩.

(٢) السويم، سامي. منتجات التورق المصرافية، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، ٢٠٠٩. الموقع الإلكتروني للدكتور سامي السويم:

<http://www.suwailem.net/Images/Book/c01905d0-2b77-0101-575b-477d782dc1b9.pdf>

(٣) الباحث، عبدالله. التورق المصرفي المنظم وآثاره الاقتصادية، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ٢٠٠٦، عدد ٥٢.

(٤) محمد، سعد عبد. التورق المصرفي وآثاره الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العراق، ٢٠١٣، عدد ٣٧، ٤٩-٦١.

تستخدم من قبل النوافذ الإسلامية في المصارف التجارية تحت مسميات عديدة، وتوصلت إلى أن هذا التمويل هو حيلة ربوية للحصول على القروض النقدية، وهو مخالف لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، كما أنه مخالف أيضاً لأهداف المصارف الإسلامية التي أنشأت من أجل تحقيقها.

دراسة الحامد<sup>(١)</sup> بعنوان: تطبيقات التورق المصرف في المصارف السعودية وأثاره الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: أن المصارف وقعت عند تطبيقها للتورق المصرف في عدد من المخالفات المبطلة للبيع مثل: عدم تعين السلع عند شراء المصرف لها وعند بيع المصرف على العميل، وشراء الوكيل من نفسه، ورجوع السلعة للبائع الأول مواطأة، إلزام المتمويل بالوكالة، في المقابل صحت عقود البعض الآخر.

دراسة البنا<sup>(٢)</sup> بعنوان: التورق المنظم كما تجريه المصارف الإسلامية ونواتحها في أوروبا دراسة فقهية مقارنة، توصلت إلى النتائج التالية: بيع التورق المنظم يختلف عن بيع التورق الذي عرفه الفقهاء قديماً. والحكم فيه بتغليب سد الذرائع لكثير من الأمور التي يؤدي إليها، فالتورق المنظم لا يجوز شرعاً وكذلك العكس؛ لوفرة الأدلة على ذلك ورجحانها.

دراسة السبهاني<sup>(٣)</sup> بعنوان: التورق المصرف في المعاصر دراسة تقديرية، توصل الباحث إلى أن منع التورق متى من حيث الحكم الشرعي أو من حيث السياسة الشرعية أو السياسة الاقتصادية.

وأخيراً دراسة الشريف ونور<sup>(٤)</sup> بعنوان: تطبيقات التورق في سوق السلع المالaysية دراسة نظرية تطبيقية، يركز البحث على تجربة العمل بالتورق في سوق السلع التابعة

(١) الحامد، عبد الرحمن بن حامد. تطبيقات التورق المصرف في المصارف السعودية وأثاره الاقتصادية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٧ م.

(٢) البنا، محمد عبد اللطيف. التورق المنظم كما تجريه المصارف الإسلامية ونواتحها في أوروبا دراسة فقهية مقارنة، بحث مقدم لمؤتمر المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء الدورة التاسعة عشرة بتركيا في الفترة من ٣٠-٦-٢٠٠٩ حتى ٤-٧-٢٠٠٩ م.

(٣) السبهاني، عبد الجبار حمد. التورق المصرف في المعاصر دراسة تقديرية، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، عدد ٢٣، ٢٠٠٥ م. ٤٤٠-٣٧٥ م.

(٤) الشريف، بن عوالي محمد ونور، عزمان محمد. تطبيقات التورق في سوق السلع المالaysية دراسة نظرية تطبيقية. التجديد، ١٩(٣٧)، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ٢٠١٥ م. ٢٠٧-٢٣٠.

للبورصة الماليزية، في محاولة لإلقاء الضوء على الصور العملية لهذا النوع من المعاملات بالنظر في تجربة تطبيقه على زيت النخيل.

#### الإضافة البحثية:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في إضافة الدراسة الميدانية، حيث تحاول بيان مدى التزام بعض البنوك الإسلامية في الكويت بالضوابط والمعايير الشرعية التي وضعتها (أيوفي)، كما تحاول الدراسة الوصول إلى الآثار الاقتصادية الناجمة عن تطبيق هذه الصيغة، وذلك من خلال استثناء خاصة تم إعدادها لهذا الغرض.

#### مباحث الدراسة:

القسم الأول: الدراسة النظرية.

المبحث الأول: تعريف التورق المصري وأهم صوره.

المبحث الثاني: الخارج الشرعية والحيل الربوبية.

المبحث الثالث: آراء الفقهاء وأدلتهم حول التورق المصري.

القسم الثاني: الدراسة الميدانية وأبرز النتائج.

#### القسم الأول

##### الدراسة النظرية

###### المبحث الأول

###### تعريف التورق المصري وأهم صوره

التورق لغة: من الورق وهو الدرارم المضروبة<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح الفقهي: ذكره البهوي في الروض المربع حيث قال: «ومن احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بمائتين وأكثر ليتوسع بثمنه فلا بأس وتسمى مسألة التورق»<sup>(٢)</sup>، وكذلك ذكره ابن مفلح في شرح المقنع «... فلو احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوي مائة بثمانين فلا بأس عليه وهي مثل التورق»<sup>(٣)</sup>. وفي تعريف مجمع الفقه الإسلامي بمكة: التورق هو

(١) الجوهرى، إسماعيل بن حماد. الصباح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، ط٤، ٢٩٩/١.

(٢) البهوي، منصور. كشاف القناع، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٣٩٠هـ، ٢/٥٦.

(٣) ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت، ٤٠٠هـ، ٤/٤٩.

شراء سلعة في حوزة البائع وملكه بثمن مؤجل، ثم بيع المشتري بنقد لغير البائع للحصول على النقد (الورق)<sup>(١)</sup>. وفي الإنصال للمرداوي: «فائدة لو احتاج إلى نقد فاشترى ما يساوى مائة بمائة وخمسين فلا بأس نص عليه وهو المذهب وعليه الأصحاب وهي مسألة التورق»<sup>(٢)</sup>. ومما تقدم يمكن القول بأن عملية التورق تشتمل على صورتين هامتين:

**الصورة الأولى: التورق الفردي:** وهو التورق الذي يبحث الفقهاء ويكون بأن يشتري محتاج النقد سلعة إلى أجل بألف دينار مثلاً، ثم يقوم ببيعها في السوق إلى شخص غير الذي اشتراها منه بثمانمائة نقداً.

**الصورة الثانية: التورق المصري:** ويتولى المصرف فيه تلبية طلب العميل بأن يشتري له السلعة المحددة مؤجلاً الدفع من قبل العميل، ثم يقوم المصرف نيابة عن العميل ببيعها إلى تاجر آخر نقداً بسعر أقل، ثم يقوم بتسليم العميل ثمن السلعة. وقد وصفه الدكتور العمر بقوله «في برنامج التورق المصري المنظم يقوم البنك بشراء كمية من المعادن، من السوق الدولية وقد يقيم البنك وسيطاً يقوم مقامه في الشراء، وتبقى السلعة في المخازن الدولية، وتحرر الشركة «البائعة» للبنك «المشتري» شهادة تخزين تقييد مواصفات السلعة، وكميتها، ومكان تخزينها، ورقم صنفها، وامتلاك البنك لها، ثم يقوم البنك بعد امتلاكه ببيعها على سبيل التجزئة عن طريق برنامج التورق المصري<sup>(٣)</sup>. وعرفه الدكتور القرى بقوله: «أما التورق المصري فهو مؤسسي منظم، إذ أن له إجراءات مقتنة وموظفين متخصصين، وصيغاً نمطية ومنظومات تعاقدية، وله إجراءاته وروابطه التي تتكرر في عملياته بشكل يجعل التورق ذاته نشاطاً شبه مستقل عن الأنشطة التجارية المعتادة وله السلعة التي استوفت شرائط السيولة بوجود أسواق جاهزة للتداول وباعة ومشترين متفرغين لهذا العمل»<sup>(٤)</sup>.

(١) موقع مجمع الفقه الإسلامي، <http://ar.themwl.org>

(٢) المرداوي، علي بن سليمان. الإنصال في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت، ٣٣٧ / ٤

(٣) العمر، ناصر. التورق كما تجريه المصارف في الوقت الحاضر، موقع المسلم <http://almoslim.net/node/83419>

(٤) القرى، محمد علي. التورق كما تجريه المصارف، دراسة فقهية اقتصادية، بحث مقدم إلى الدورة السابعة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، ٢٠٠٢ م.

### وغالباً ما تتبع المصارف الإسلامية في عملية التورق المصري الخطوات التالية:

- يتقدم العميل إلى المصرف بطلب شراء سلعة معينة (حديد مثلًا) بقيمة (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار عن طريق بيع المراقبة للأمر بالشراء - أي أن التسديد يكون مؤجلًا - وسوف تكون القيمة المطلوب سدادها (١٣٥٠) إذا كان لمدة خمس سنوات، وبمعدل ربح ٧٪، ويقع العميل على الأوراق والضمادات الازمة لهذه الصيغة.
- يقوم العميل بتوكيل المصرف ببيع هذه الكمية من الحديد بالنقد.
- يقوم المصرف ببيع كمية الحديد بقيمة (٩٧٠٠)، وربما يخصم بعض المصاروفات لقاء جهده المبذول في النواحي الإدارية والمتعلقة بتوكيلاه بتنفيذ الصفقة، فيكون المبلغ الصافي الذي سيحصل عليه العميل نقداً (٩٥٠٠)، وهكذا نجد أن العميل قد دخل المصرف لا يملك شيئاً، ثم خرج من المصرف بعد فترة من الوقت وفي جيبيه (٩٥٠٠)، وعلىه دين (١٣٥٠٠) يقوم بسداده خلال خمس سنوات.

### ويبدو أن لهذه الصورة، تطبيقات فرعية عديدة في المصارف الكويتية منها:

- يتقدم العميل للمصرف بطلب مبلغ من المال، فيقوم المصرف بتحضير الأوراق للتوقيع من قبل العميل، فيوقع العميل على كافة الأوراق دون اهتمام بالتفاصيل، ثم يتسلم المبلغ الذي طلب، ويكون عليه سداد المبلغ مضافاً إليه ما يسمى ربح البنك على فترة سداد يتم الاتفاق عليها مسبقاً.
- يتقدم العميل للمصرف طالباً مبلغاً من المال من خلال شراء سلعة محددة، فيقوم المصرف بتحضير الأوراق للتوقيع من قبل العميل، فيوقع العميل على كافة الأوراق مع اهتمام ومعرفة كاملة بالتفاصيل، ثم يتسلم المبلغ الذي طلب، ويكون عليه سداد المبلغ مضافاً إليه ما يسمى ربح البنك على فترة سداد يتم الاتفاق عليها مسبقاً.
- يتقدم العميل للمصرف طالباً مبلغاً من المال عن طريق التورق، فيقوم المصرف بتحضير الأوراق للتوقيع من قبل العميل، فيوقع العميل على كافة الأوراق، ثم يطلب من البنك زيارة التاجر والاطلاع على السلعة التي وكل البنك بشرائها، ويتتأكد من وجودها، ويطمئن إلى أن المصرف سوف يقوم بإعادة بيعها لتاجر آخر، ثم يتسلم المبلغ الذي طلب، ويكون عليه سداد المبلغ مضافاً إليه ما يسمى ربح البنك على فترة سداد يتم الاتفاق عليها مسبقاً.

- يتقدم العميل للمصرف طالباً مبلغاً من المال عن طريق التورق، ويريد أن يطمئن إلى أن العملية مشروعة تماماً، فيقوم المصرف بتحضير الأوراق للتوقيع من قبل العميل، فيوقع العميل على كافة الأوراق ثم يطلب من البنك زيارة التاجر والاطلاع على السلعة التي وكل البنك بشرائها، ويتأكد من وجودها، ويطلب من التاجر أن يسلمه السلعة، فيستلمها، ثم يعيدها إلى التاجر، ويقوم بتوكيل البنك ببيعها، ثم يتسلم المبلغ الذي طلبه، ويكون عليه سداد المبلغ مضافاً إليه ما يسمى ربح البنك على فترة سداد يتم الاتفاق عليها مسبقاً.

- يتقدم العميل للمصرف طالباً مبلغاً من المال، فيقوم المصرف بتحضير الأوراق للتوقيع من قبل العميل، فيوقع العميل على كافة الأوراق، والتي تتضمن قيام البنك بشراء سلعة من الأسواق العالمية، ثم إعادة بيعها لصالحة العميل، ويتصل سمسار أو تاجر بالعميل بعد يومين من توقيع الأوراق، ويببلغه بأنه قد وكل ببيع السلعة نيابة عنه، ويطلب موافقته، وبعد موافقة العميل، يتجه العميل إلى المصرف، فيتسلم المبلغ الذي طلبه، ويكون عليه سداد المبلغ مضافاً إليه ما يسمى ربح البنك على فترة سداد يتم الاتفاق عليها مسبقاً.

## المبحث الثاني

### المخرج الشرعية والحيلة الربوية

**يعرف المخرج الشرعي بأنه:** «كل وسيلة مباحة قصد منها المكلف التخلص من الشبهة ورفع الحرج عن نفسه»<sup>(١)</sup>.

أما الحيلة فيعرفها ابن تيمية بقوله: «فالحيلة أن يقصد سقوط الواجب أو حل الحرام بفعل لم يقصد به ما جعل ذلك الفعل له ...»<sup>(٢)</sup>. وبالرغم من وجود عدد من الفقهاء<sup>(٣)</sup>، لم يفرقوا بين المخرج والحيلة من الناحية اللغوية، إلا أن الأصول هو التفريق؛ لأن الحيلة لا تكون إلا مذمومة غالباً، وهي مقرونة بالاحتيال والخداع.

(١) العبيدي، حسين. المخرج الشرعية ضوابطها وأثرها في تقويم أنشطة المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٩م، ص ٦.

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م، ٣/١٠٩.

(٣) العبيدي، حسين، المرجع السابق، ص ٤١-٥١، ابن حجر، أحمد بن علي .فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٢٦/٢١ ، ابن القيم ، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩١م.

**أما المخرج فإنه الوسيلة أو الحل للخروج من المشكلة أو الحرج، وغالباً ما يكون المخرج مشروعاً؛ لأن الأصل رفع الحرج، ودفعه والخروج منه.**

واستدل بعض من الفقهاء على صحة المخارج الشرعية بحديث بلال، عن أبي سعيد الخدري، قال جاء بلال بتمر برني فقال له رسول الله ﷺ من أين لك هذا، فقال بلال تمر كان عندنا رديء فبعت منه صاعين بصاع لمطعم النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ عند ذلك: «أوه، عين الربا، لا تفعل ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فباعه ببيع آخر ثم اشتري به ...». وفي رواية أخرى: «بع الجمع بالدرارهم، ثم ابتعد بالدرارهم جنباً»<sup>(١)</sup>. وللحديث روايات أخرى عديدة. فمن هذا الحديث استنتج العلماء أنه إذا حرمت معاملة بشكل معين أو وسيلة معينة، فإنه يمكن تغيير الوسيلة لكي تصبح المعاملة مشروعة. غير أن نهي النبي ﷺ عن الوسيلة أو الطريقة الأولى؛ لأنها مبادلة ربوية منهى عنها شرعاً لما تفضي إليه من ظلم واستغلال، فصاحب التمر الرديء عندما يبادر تمره بتمنه جيد دون الاسترشاد بسعر السوق (والذي يتحدد بناء على معرفة أهل الخبرة في السوق)، فإنه يكون معرضًا للظلم والاستغلال من صاحب التمر الجيد؛ لأن من يمتلك الصنف الأفضل يكون أقوى، وبالتالي يمكنه أن يفرض شروط المبادلة التي يريدها ... وهذا ما سوف يؤدي إلى ظلم واستغلال.

ومن أجل تجنب هذا الظلم والاستغلال كان المخرج الشرعي هو إرشاد من النبي ﷺ باتباع الوسيلة الصحيحة وهي أن يبيع الصنف الرديء في السوق، حيث سيجد له سعراً محدوداً، ومن ثم يشتري الصنف الجيد بالدرارهم، حيث سيكون له سعر محدد أيضاً، وبالتالي يتخلص المجتمع من الوسائل والمنافذ التي تؤدي إلى الظلم والاستغلال.

ومع ذلك فليس تغيير الوسيلة أو الطريقة هو الهدف، وإنما الهدف هو إزالة الظلم والاستغلال إذا كان ظاهراً، وربما يكون الهدف هو التبعد بطاعة أوامر الله، حتى لو لم تكن الحكمة ظاهرة، كما حصل مع اليهود، فقد غيروا وساليتهم وأسلوبهم وزمانهم دون إذن شرعي من الله أو من رسوله، في مسألة صيد يوم السبت ولم يقبل ذلك منهم، بل إنهم لعنوا ومسخوا قردة وخنازير. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَمِّمْتُ أَذْنَيْنَ أَعْدَدَاهُمْ مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقَنَّا لَهُمْ

(١) النووي، يحيى بن شرف. صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة، المطبعة المصرية بالأزهر، د.ت، ٢٢/١١ م.

**كُنُوا قِرَدَةً حَسِيْنَ ﴿١﴾**

كما غيروا الوسيلة دون إذن شرعي حين أذابوا شحوم الميتة لما حرمت عليهم، جاء في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، فقيل يا رسول الله، أرأيت شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس، فقال: «لا هو حرام»، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: «قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه» <sup>(٢)</sup>. فالوسائل هنا صحيحة، ولكنها وسائل لم يأذن بها الله عز وجل، فأفضلت إلى عصيان أمر الله عز وجل الذي حرم عليهم الصيد يوم السبت، وحرم عليهم شحوم الميتة، وبالتالي كانت الوسائل محرمة، استحق أصحابها اللعن والطرد من رحمة الله.

و كذلك الحال في مسألة التورق، فأمر الله واضح بتحريم الربا، والربا واضح في مضمونه وتركيبيه ووسائل الحصول عليه، فالزيادة المشروطة على القروض نظير الأجل هي ربا باتفاق العلماء. كما أن نهي النبي ﷺ عن بيع العينة <sup>(٣)</sup> واضح في معناه و مراميه، وهو سد للأبواب والمنافذ التي توصل إلى الربا.

وقد أذن الله عز وجل بالبيع في قوله تعالى: **﴿وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الْرِبَا﴾** <sup>(٤)</sup>، ولكنه لم يأذن بالتحايل على الربا من خلال بيع صورية هي قروض ربوية في الحقيقة. إن الوسيلة المقبولة شرعاً يشترط فيها أن تكون مشروعة وغايتها مشروعة، فإذا أفضلت إلى غاية ليست مشروعة كانت وسيلة محرمة باتفاق العلماء. إن المخرج الشرعي هو الحل والأسلوب الشرعي المأذون به شرعاً ولا يصادم نصوصاً

(١) (البقرة، ٦٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب بيع الميتة والأصنام. البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٩٨٧، ط٢، ٣، ٧٧٩ / ٢.

(٣) العينة هي: بيع العين بثمن زائد نسيئة لبيعها المستقرض بثمن حاضر أقل، ليقضي دينه، انظر: ابن عابدين، محمد أمين. رد المحتار على الدر المختار وحاشية ابن عابدين، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣ م. ج ٧-٦١٣.

(٤) (البقرة، ٢٧٥).

شرعية أو مقاصد الشريعة، بينما الحيلة غير الشرعية هي الحل أو الأسلوب الذي يستخدم وسيلة مشروعة أو غير مشروعة ويصادم نصوصا شرعية ويخالف مقاصد الشريعة.

يقول ابن تيمية: «ليس كل سبب نال به الإنسان حاجته يكون مشرعا ولا مباحا، وإنما يكون مشرعا إذا غلت مصلحته على مفسدته مما أذن به الشرع»<sup>(١)</sup>. فلا بد إذن من وجود شرطين: هما إذن الشارع، وغلبة المصلحة.

### المبحث الثالث

#### آراء الفقهاء وأدلتهم حول التورق المصري

بحث العلماء المعاصرون التورق المصري واستعرضوا آراء الفقهاء القدامي حول التورق الفردي، فمن أجاز منهم التورق الفردي أجاز التورق المصري تبعاً له والعكس، مع ما بينهما من خلاف واضح. وبالتالي فقد انقسمت آراء العلماء والباحثين المعاصرين في التورق المصري إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: الجواز.

القول الثاني: التحرير.

القول الثالث: الجواز بشروط.

وفيما يلي نعرض بإيجاز لأقوال الفقهاء وأدلتهم في هذه المسألة، ثم نوضح الرأي الراجح الذي يتفق مع المقاصد والضوابط الشرعية.

### المطلب الأول

#### المجيزون

ذهب عدد من العلماء والباحثين المعاصرين إلى جواز التورق المصري، منهم: عبد الله المنيع، محمد علي القرى، موسى آدم عيسى، يوسف القرضاوي، صالح الفوزان، عبد الله المطلق، محمد الشريف، خالد المذكور، وغيرهم كثير<sup>(٢)</sup>.

(١) البعلبي، بدر الدين. مختصر الفتاوى المصرية، دار المدنى، ١٤٠٠هـ، ص ١٦٩.

(٢) الرشيدى، عمليات التورق وتطبيقاته في المصادر الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٨-٣٩.

### الأدلة:

١- **مشروعية البيع**: لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَمَ الرِّبَا﴾<sup>(١)</sup>: أي أحل الأرباح في التجارة والشراء والبيع، وحرم الربا يعني الزيادة التي يزداد رب المال بسبب زيادة غريمته في الأجل، وتأخير دينه عليه<sup>(٢)</sup>.

فالعملية عبارة عن بيع حلال، ووجه الدلالة أن الله أحل جميع صور البيع إلا ما دل الدليل على تحريمه، والتورق من البيوع المندرجة تحت عموم الآية الكريمة.

٢- **مشروعية المدaiنات**: لقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَائِنُتُم بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَكِّنٍ فَأَكْتُبُوهُ﴾<sup>(٣)</sup>، أي إذا تباعتم بدين أو اشتريتم به إلى وقت معلوم وقتموه بينكم، وقد يدخل في ذلك القرض والسلم، ويحتمل الحاضر الجائز بيعه من الأموال بالأثمان المؤجلة، كل ذلك من الديون المؤجلة إلى أجل مسمى إذا كانت آجالها معلومة بحد موقوف عليه<sup>(٤)</sup>. ووجه الدلالة أن الله عز وجل أحل المدaiنات، والتورق يكون بشراء السلع إلى أجل.

٣- **مشروعية المخارج الشرعية**: سبقت الإشارة إلى حديث بلال الذي رواه أبو سعيد الخدري، فوجه الدلالة من الحديث جواز المخارج الشرعية، وذلك من خلال تحقق الصورة الشرعية للعقد وهو عقد البيع الحلال، ولا عبرة بنية العاقد، فالعاقد يريد التمر الجيد فلو باعه بتمن رديء لكان بيعه محurma، أما إذا باعه بالدرارهم، ثم اشتري بالدرارهم تمرا جيدا فإن بيعه جائز.

فالرسول ﷺ أوضح المخرج لكي تكون العملية مباحة، وفي التورق تعتبر الحاجة إلى النقود حاجة مشروعة، كما أن عملية شراء السلع بالأجل عملية مشروعة، وكذلك فإن إعادة بيع هذه السلع لغير البائع عملية مشروعة، وبالتالي فإن عملية التورق تعتبر مشروعة إذا تمت بالخطوات السابقة.

٤- **الأصل في المعاملات والعقود والشروط الإباحة**: وهذه قاعدة شرعية رجحها

(١) (البقرة، ٢٧٥).

(٢) الطبرى، محمد بن جرير. تفسير الطبرى. دار هجر، القاهرة، الجزء الخامس، ط١، (٢٠٠١م). ص٤٣.

(٣) (البقرة، ٢٨٢).

(٤) الطبرى، تفسير الطبرى، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص٦٩-٧٠.

جمهور الفقهاء، وهي تشتمل على كل ما لم يرد به نص شرعي محدد، وتنطبق هذه القاعدة على العقود والتصرفات التي لم يرد نص صريح بجوازها ولا بتحريمهما بما في ذلك عقد التورق. وهذا يعني أن القائلين بحرمة التورق هم المطالبون بالأدلة على ذلك وليس القائلون بجوازه.

٥- **الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة:** فالحاجة إذا لم تلب أو تشرع يكون المسلم في حرج، والله تعالى رفع الحرج عن هذه الأمة، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْتُ عَلَيْكُمْ فِي الْأَيْنَ مِنْ حَرَجٍ﴾<sup>(١)</sup>. جعل التوبة من بعض مخرجا، والكافارة من بعض، والقصاص من بعض، فلا ذنب يذنب المؤمن إلا وله منه في دين الإسلام مخرج<sup>(٢)</sup>. والحتاج إلى النقد في زماننا ليس أمامه سوى ثلاثة سبل، فإما أن يفترض قرضاً حسناً وهذا شبه معدهوم، وإما أن يفترض بالربا وهذا محرم، وإما أن يلجأ إلى التورق.

ومن أكثر العلماء المعاصرين إجازة للتورق، عبد الله المنيع حيث قال: **التورق: صيغة شرعية موفرة القدرة على الانطلاق بالاستثمارات الإسلامية إلى ما فيه تحقيق مصالح الكسب والنماء للمدخرات النقدية من أفراد ومؤسسات**<sup>(٣)</sup>.

#### مناقشة أدلة المحيزين:

إن أدلة المحيزين في عمومها هي أدلة عامة، قد تصلح للاستدلال في مسألة التورق الفردي للحالات الفردية الطارئة ولكنها لا تصلح للاستدلال للتورق المصرفى المنظم، ومع ذلك يمكن عرض هذه الأدلة للمناقشة كما يلي:

**الدليل الأول: مشروعية البيع:** لا أحد يشك في مشروعية البيع، وإنما التشكيك هو في صيغة التورق المصرفى المنظم، فهو بيع صوريقصد منه الحصول على النقود، مقابل ديون مؤجلة أكثر من النقود الحاضرة، والسلعة ليست مقصودة بالبيع أو الشراء في معظم الحالات، كما تقدم.

**الدليل الثاني: مشروعية المدائع:** إن المدائع المشروعة هي ما كانت وسائلها

(١) (الحج، ٧٨).

(٢) الطبرى، تفسير الطبرى، مرجع سابق، الجزء ١٦، ص ٦٤٠.

(٣) المنيع، عبد الله. **التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات التمويلية المعاصرة**، مؤتمر دور الاستثمار في التنمية، جامعة الشارقة، ٢٠٠٢م.

مشروعية، أما إذا كانت الوسيلة غير مشروعية كالقروض الربوبية فهي مدينات مرفوضة شرعاً، إن المدينات المشروعة هي المدفوعات المؤجلة التي تتبني على عقود وصفقات حقيقة يترتب عليها انتقال السلع وزيادة التشغيل والإنتاج، ولا تترتب على بيع صورية أو عقود وهمية تمثل سلعاً وهمية أو مادية ولكنها محبوسة لأغراض التحليل والشرعنة، كزبالت التخيل في ماليزيا أو الألنيوم المحبوس في بورصة لندن<sup>(١)</sup>.

**الدليل الثالث: مشروعية المخارج الشرعية:** إن المخرج الشرعي أو الوسيلة المقبولة شرعاً يشترط فيها أن تكون مشروعة وغايتها مشروعة، فإذا أفضت إلى غاية ليست مشروعة كانت وسيلة محرمة باتفاق العلماء.

إن المخرج الشرعي هو الحل والأسلوب الشرعي المأذون به شرعاً ولا يصادم النصوص الشرعية أو المقاصد الشرعية، والتورق المصري ليس من هذه الوسائل.

**الدليل الرابع: الأصل في العقود والشروط الإباحة:** هذه القاعدة ليست مطلقة، فالإعلال في العقود والشروط الإباحة، مالم تحل حراماً أو تحرم حلالاً، والتورق المصري في حقيقته بيع صوري أو حيلة ربوية للحصول على قروض ربوية، وبالتالي ليس الأصل فيه الإباحة وإنما التحرير.

## المطلب الثاني

### المحرمون

ذهب عدد كبير من العلماء والباحثين المعاصرین إلى عدم جواز التورق المصري منهم:

(١) يروي الشيخ الدكتور علي القره داغي تفاصيل زيارته لمخازن السلع التابعة لبورصة لندن للمعادن: «بعد ذلك ذهبنا (إلى تلك المستودعات) وعندما وقفت بنفسي على أحد هذه المخازن، وجدت كميات كبيرة من الألنيوم أخبرونا حينها بأن هذه السلعة هي التي وقع عليها صفقتكم (يقصد البنك الذي يعمل لديه)، ففرحت كثيراً. ثم أخذت المدير جانباً وسألته عن هذه السلعة بتفصيل فأخبرني أن هذا الألنيوم له أكثر من ١٠ سنوات أو ١٥ سنة وهو روسي ومعيب وتم وضعه هنا، ليس لإجراء عمليات للبيع الحقيقي عليه، إنما فقط لتنفيذ الصفقات عليه... بعدها كتبت تقريراً ذكرت فيه أن معظم التعاملات تتم على الورق وبعض المعاملات (تنفذ) على سلع معيبة وغير حقيقة للبيع والشراء، وحتى لو كانت هذه السلع حقيقة وسلامة فهي ليست (قابلة) للاستيراد والتصدير. انظر: الخنifer، محمد. البنوك الخليجية «غير متحمسة» لإيقاف التعامل مع بورصة لندن للمعادن بسبب تميز القانون البريطاني، جريدة الاقتصادية، ٢٠٠٩ م. الموقع على الانترنت:

[http://www.aleqt.com/2009/09/06/article\\_270693.html](http://www.aleqt.com/2009/09/06/article_270693.html)

رفيق المصري أحمد محيي الدين، وهبة الزحيلي، الصديق الضرير، أحمد الحداد، سامي السويم، صالح الحصين، حسين حامد، علي السالوس، محمد عثمان شبير، سعيد باهراوة، عبدالله الباحوث، ... إلخ<sup>(١)</sup>. كما ذهب مجمع الفقه الإسلامي في الدورة التاسعة عشرة في مدينة الشارقة عام ٢٠٠٩ م. إلى تحريم التورق المصري والتورق العكسي.

#### الأدلة:

##### الدليل الأول: الربا: فالتورق هو حيلة ربوية كبيع العينة:

بيع العينة كما يقول ابن القيم: هو أن يشتري السلعة بمائة إلى أجل على أن يبيعها لصاحبها بثمانين حالة قبل أن يستلمها، فالمشتري لم يرد السلعة حقيقة وإنما أراد أن يحل الاقتراض مع الزيادة، فاشترى السلعة إلى أجل ثم باعها لصاحب السلعة نقداً. وهذا المعنى هو نفس معنى التورق، واستدل ابن القيم على حرمة هذا البيع بحديث رسول الله ﷺ «من باع بيعتين في بيته فله أوكسهما أو الربا»<sup>(٢)</sup>، وعقب على الحديث بقوله وهذا معنى الحديث الذي ليس له معنى غيره، وهو مطابق لقوله: «له أوكسهما أو الربا، وهو نفس معنى نهيه عن بيع العينة»<sup>(٣)</sup>.

##### الدليل الثاني: الغرر:

يظهر الغرر من خلال زيادة الشك في وجود السلعة، والشك في إمكانية قبضها، وحتى لو افترضنا إمكانية ذلك فإن المشتري ليس له مصلحة في قبض السلعة غالباً. وبما أن التورق يتضمن المراحة، وصيغة المراحة تتطلب ضرورة تحقق القبض الشرعي وهو القبض الناقل للضمان، فإذا كان القبض والبيع على الورق أو شاشات الكمبيوتر أو غير ذلك مما ينفي وجود القبض الشرعي ويزيد في شبهة الغرر فإن التورق في

(١) ذكرت بعض البحوث أكثر من عشرين اسماء من العلماء المعتبرين الذين حرموا التورق المصري واعتبروه حيلة ربوية. انظر: الحنطي، التورق حقيقه أنواعه (الفقهى المعروف والمصرفى المنظم)، مرجع سابق.

(٢) انظر: موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي: <http://www.fiqhacademy.org.sa/>

(٣) أورده الألباني في صحيح سنن أبي داود في كتاب البيوع، باب من باع بيعتين في بيته، رقم الحديث ٣٤٦١، وقال: حديث حسن، انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، مكتبة المعارف، الرياض، ٦٢٣.

(٤) ابن القيم، محمد بن أبي بكر. تهذيب السنن ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ٢٠٠٧ م ، ١٥١ / ٢ .

هذه الحالة لا يكون جائزاً.

إن عملية شراء وبيع السلعة يمكن أن تكون وهمية، فلا يتحقق القبض الشرعي للسلعة من قبل المصرف، وكذلك لا يتحقق القبض الشرعي من قبل العميل، وربما لا يكون هناك طرف ثالث للشراء، وبالتالي فإن وجود الشك والتردد والجهالة من أهم معانٍ الغرر المنهي عنها شرعاً.

#### الدليل الثالث: الشروط الفاسدة:

إن اشتراط التوکيل في التورق المصرفي من أركان هذا العقد، فهل يصح في عقد الوکالة أن يشترط الوکيل على الموکل توکيله في الشراء أو البيع؟ أي يشترط المصرف على العميل توکيله بالشراء أو البيع؟

إن من خصائص عقد الوکالة أنه عقد اختياري قابل للفسخ من كل من الطرفين، فلما كانت الوکالة ملزمة للموکل بالتوکيل، كان هذا الشرط خلاف مقتضى العقد، وإذا كان الشرط خلاف مقتضى العقد فهو شرط فاسد، يفسد العقد ومقصوده<sup>(۱)</sup>.

#### الدليل الرابع: من المعقول: المفاسد أكبر من المنافع:

إن انتشار العمل بهذه الصيغة سوف يزيد من حجم المديونيات في المجتمع، كما أنه سيخفض استخدام صيغ التمويل الأخرى وخاصة المراقبة بشكل كبير جداً. يقول حسين شحاته «إن صيغة التمويل للتورق المصرفي ليس لها أي مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي هي غاية المقاصد من إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية؛ ولذلك ليس هناك حاجة إلى أن ندخل في حمى الشبهات ونقع في المحظور»<sup>(۲)</sup>.

#### مناقشة أدلة المحرمين:

##### الدليل الأول: التورق المصرفي حيلة ربوية:

رد الفريق الأول المميزون للتورق المصرفي بقولهم: عندما نهى النبي ﷺ عن بيع العينة، فلا شك أنه كان يقصد معنى محدوداً كان الناس يتعاملون به في ذلك الوقت، وقد يكون

(۱) العبيدي، الخارج الشرعية ضوابطها وأثرها في تقويم أنشطة المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ۴۵، السويف، منتجات التورق المصرفي، مرجع سابق.

(۲) شحاته، حسين. التورق المصرفي في نظر التحليل المحاسبي والتقويم الاقتصادي الإسلامي، من الانترنت: [www.darelmashora.com/download.ashx?docid=2534](http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid=2534)

له صورة واحدة أو صورتين على الأكثر، وقد شرح الفقهاء فيما بعد المقصود ببيع العينة فقال ابن قدامة: «إن من باع سلعة بثمن مؤجل ثم اشتراها من المشتري بأقل منه نقداً فهو عينة»<sup>(١)</sup>، ولا شك أن التورق المصرف يختلف عن هذه الصورة، لوجود طرف ثالث، لا بد أن تباع السلعة له.

**ورد المحرمون بقولهم:** إن وجود الطرف الثالث هو للتحليل فقط، فليس له مصلحة<sup>(٢)</sup> في شراء السلعة، وغالب تطبيقات المصادر الإسلامية، يكون الطرف الثالث سمساراً أو طرفاً وهمياً، وحتى السلعة فإنها يمكن أن تكون وهمية. يقول الشيخ مختار السلامي<sup>(٣)</sup> «إن عملية التورق هذه ليست إلا استحلال للربا باسم البيع الذي أخبرنا عنه الرسول ﷺ في قوله: « يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع»<sup>(٤)</sup>.

**ورد المحيزون بقولهم:** إن المtorق ليس نيته ارتكاب الحرام ولاأكل الربا، وإنما توجهه إلى المصادر الربوية، ولكنه يريد الطريق المشروع الحلال، فإن قيل بأنه لا غرض له في السلعة وإنما بالنقد، يرد عليه بأن غرضه في الحصول على النقد أيضاً غرض مشروع<sup>(٥)</sup> ..

**ورد المانعون بقولهم:** إن المصادر الربوية تمارس التورق بنفس الطريقة التي تمارسها المصادر الإسلامية، كما أن التورق المصرف ليس طريراً مشروعاً عند معظم فقهاء العصر، كما أن غرض الحصول على النقود يكون مشروعاً عندما تكون الوسيلة مشروعة. كما أن غرض العميل الحاج إلى النقد يختلف عن غرض المصرف الذي يقصد الاستغلال

(١) ابن قدامة، عبدالله بن أحمد. المغني ويليه الشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣، ٦/٦٠.

(٢) يكاد يتفق معظم الباحثين في هذا الموضوع على أن المشتري ليس له مصلحة في قبض السلعة، وحتى لو أراد قبضها فإن ذلك سيؤدي إلى خسارة كبيرة تلحق به، ومع ذلك فإنه من المستحيل قبض السلعة في كثير من الأحيان، خاصة عندما تكون السلعة غير معروفة كالبلاديوم أو يصعب نقلها كزيت النخيل أو كانت الصفة كبيرة بالملاءين وقيمة السلعة الموجودة أقل من ذلك بكثير. انظر: باهراوة، دراسة تحليلية نقدية للتورق مرجع سابق. ص ٦-٧.

(٣) انظر موقع الشبكة الفقهية: <http://www.feqhweb.com/vb/t11677.html>

(٤) رواه عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، ونقله ابن القيم في تهذيب السنن في كتاب البيوع والإجرات، وحكم بأنه مرسل صالح للاعتراض به والاستشهاد، ابن القيم، محمد بن أبي بكر. تهذيب السنن، مكتبة المعارف، الرياض، ٢٠٠٧، م، ص ١٦٤٦.

(٥) القرى، محمد علي. التورق المصرف، ص ٩، الموقع الرسمي للدكتور محمد علي القرى: <http://www.elgari.com/?p1219>

والزيادة حقيقة، وإن كان الظاهر أنه يريد مساعدة العميل والتسهيل عليه.

#### الدليل الثاني: وجود الغرر وعدم تحقق القبض:

**رد المحيزون للتورق المصري بقولهم:** إن التطبيقات المصرفية للتورق تأخذ بالرأي القائل بالقبض الحكمي أي انتقال الضمان بمجرد العقد إذا عينت السلعة محل عقد البيع، والسلع التي هي في محل البيع في التطبيق الصحيح للتورق المصري يجري اختيارها من صنف السلع القابلة للتعيين على صفة سبائك ذات أرقام متسلسلة<sup>(١)</sup>.

**رد المانعون بقولهم:** حتى لو سلمنا بصحة القبض الحكمي، فإن هذا القبض وهذه الأرقام المتسلسلة تمثل أدوات بيع صورية لا يستفيد منها المتورق ولا المشتري، وإن ما يتم في البورصات الدولية إنما هو تصفية حسابات أو تسوية مراكز دون استلام أو تسلم لسلع<sup>(٢)</sup>.

#### الدليل الثالث: الشروط الفاسدة:

**رد المحيزون للتورق المصري على مسألة اشتراط التوکيل بأن هذه الوکالة في التطبيق الصحيح للتورق المصري اختيارية، وللعميل إن شاء الحق في أن يقبض السلعة في مكان الوفاء المشروط في العقد<sup>(٣)</sup>.**

**ورد المانعون بأن عملية التورق المصري لا يمكن أن تتم إلا باشتراط التوکيل في شراء السلعة والتوكيل في بيعها، وبالتالي فإن التوكيل جزء لا يتجزأ من العملية، فإذا كان اختيارياً فلن تتم عملية التورق المصري.**

(١) القرى. التورق المصري. مرجع سابق. ص ١٢.

(٢) هاشم، محمد أشرف. بورصة سوق السلع في ضوء الفقه الإسلامي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع للمالية والمصرفية الإسلامية، ٢٠١٧/٨/١٧-١٦، الجامعة الأردنية، عمان. الأردن. وقد عرض الدكتور هاشم في ورشة «بورصة زيت النخيل في ماليزي» المصاحبة للمؤتمر، صور الشهادتين لتسليم المصرف وتسلم العميل، بينهما ثوان معدودة، أي أن العملية كاملة تتم خلال دقيقة واحدة، وهذا يؤكّد استحالة قبض السلعة. ومن جهة أخرى أوضح الدكتور هاشم وجود شهادات تخزين متعددة بأيدي السمسار تتمثل كميات بضاعة متداولة من زيت نخيل، وبالتالي كان لا بد من المقاومة بينها في نفس اليوم. وهذا يزيد في التأكيد على استحالة قبض السلعة.

(٣) القرى، التورق المصري، مرجع سابق، ص ١٤.

#### الدليل الرابع: المفاسد أكبر من المصالح:

رد المحيزون بأن المصالح الناجمة عن عملية التورق المصري أكبر من المفاسد، فهناك حاجة الشركات إلى تمويل المخزون، وهذه يمكن أن تتم عن طريق التورق المصري، وبالتالي فإن مآل التعامل بالتورق المصري سوف يترتب عليه مزيد من الارتباط بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي في الاقتصاد<sup>(١)</sup>.

ورد المانعون بأنه نجم عن التورق المصري خلال العقود الماضيين آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد بكافة قطاعاته وجوانبه، حيث تزداد الأسعار بزيادة كلفة التمويل، والمعروف ما يترتب على استمرار الزيادة في الأسعار من بطالة وكسراد وانخفاض التشغيل والإنتاج والأجور والدخول ... ومن جهة أخرى فإن التورق المصري يزيد في النشاط الاقتصادي الصوري وليس الحقيقي، كما يزيد في المديونيات على حساب الثروة الحقيقية، أما مسألة تمويل المخزون فقد تكون صحيحة ولكن الأغلب في عمليات التورق المصري أن يكون التمويل صورياً<sup>(٢)</sup>.

#### المطلب الثالث

##### المحيزون للتورق بشروط

ذهب عدد من العلماء والباحثين المعاصرين إلى جواز التورق المصري إذا التزم العميل والمصرف بالشروط والضوابط الشرعية، وركز معظمهم على ضرورة وجود الطرف الثالث، بمعنى أن يبيع العميل أو المصرف السلعة المشتراء إلى تاجر آخر غير التاجر الذي اشتريت منه بحيث لا ترجع السلعة إلى التاجر الأول.

ولعل من أبرز من قال بهذا الرأي: تقى العثماني، حسن الشاذلي، أحمد الرشيدى، وغيرهم. واستدل هؤلاء بنفس الأدلة التي استدل بها الفريق الأول، غير أنهم وضعوا بعض الشروط حتى لا يكون التورق المصرى حيلة ربوية أو مدخلاً إلى الربا، مثل الحاجة لسداد الديون أو اشتراط بيع السلعة لطرف ثالث غير البائع الأول.

(١) نفس المصدر السابق، ص ٢٦.

(٢) الباحث، التورق المصرى المنظم وأثاره الاقتصادية، مرجع سابق. السويف، منتجات التورق المصرفية، مرجع سابق، ٣٩.

وهو ما أخذ به مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورته الخامسة عشرة، حيث نص على أن<sup>(١)</sup>: «جواز هذا البيع مشروط بأن لا يبيع المشتري السلعة بثمن أقل مما اشتراها به على بائعها الأول لا مباشرة ولا بالواسطة، فإن فعل فقد وقع في بيع العينة المحرم شرعاً لاشتماله على حيلة الربا فصار عقداً محرماً». كما أخذت به الهيئة الشرعية لبنك قطر الوطني الإسلامي<sup>(٢)</sup>، وذلك بأن يكون للحالات الضرورية كسداد الديون فقط.

كما أن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)<sup>(٣)</sup> وضعت في معيارها رقم (٣٠) عشر ضوابط أو شروط لصحة عمليات التورق المصرفي، منها: التأكيد من وجود السلعة وتملك البائع لها قبل إعادة بيعها. وجوب تعين السلعة تعيناً كاملاً كأن تكون بأرقام محددة، وتزويد العميل ببيانات السلعة بالوصف أو الأنماذج، قبض السلعة حقيقة أو حكماً، أن تكون إعادة البيع لتاجر آخر غير البائع الأول، عدم الربط بين عقد شراء السلعة بالأجل وعقد بيعها بثمن حال، بحيث لا يستطيع العميل قبضها، عدم توكيل العميل للمؤسسة أو وكيلها في بيع السلعة التي اشتراها منها، لا يصح التوكيل إلا بعد قبض العميل للسلعة حقيقة أو حكماً، أن لا تجري المؤسسة للعميل توكيلاً لطرف آخر يبيع له السلعة التي اشتراها من تلك المؤسسة، أن لا يبيع العميل السلعة إلا بنفسه أو عن طريق وكيل غير المؤسسة، على المؤسسة تزويد العميل

(١) موقع مجمع الفقه الإسلامي، القرار الخامس، الدورة الخامسة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م. انظر: الموقع الإلكتروني لمجمع الفقه الإسلامي <http://ar.themwl.org>

(٢) شبير، التورق الفقهي وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٤.  
(٣) أيوبي: هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام ١٩٩١م ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية باللغة الأثر على رأسها إصدار ١٠٠ معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحكومة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من ٤٥ دولة، وتطبق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم انظر: [/http://aoifi.com](http://aoifi.com) موقع أيوبي:

بالبيانات الالازمة لبيعه السلعة بنفسه أو عن طريق وكيل يختاره<sup>(١)</sup>.

### الرأي الراجح:

رجح مجمع الفقه الإسلامي في دورته التاسعة عشرة حرمة التورق المصري، كما ذهب عدد كبير من العلماء والباحثين المعاصرين إلى هذا الرأي، ومن خلال مناقشة الآراء المتقدمة لا يسع الباحث إلا أن يأخذ برأي المانعين سداً للذراعية الربوبية ودرءاً للمفاسد الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى المبررات التالية:

- قوة أدلة المانعين على أدلة الم Gizyin.
- درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.
- إن للضرورات الفردية أحکاماً استثنائية لا يصح تعميمها على المجتمع ومؤسساته.
- إن استمرار العمل بالتورق المصري سيؤدي إلى القضاء على كافة صيغ الاستثمار المصري الإسلامي، وبالتالي تهديد مسيرة الصيرفة الإسلامية في العصر الحاضر.
- إن حجة عدم وجود بديل للتورق المصري هي حجة ضعيفة؛ لأن المصارف الإسلامية كانت موجودة قبل التورق، وإنعدام التورق لا يعني توقف المصارف الإسلامية عن العمل.
- إن شرعنة التورق المصري سيؤدي إلى انتشار ثقافة الحيل الصورية الربوبية، بما يؤدي إلى انعدام الثقة بال المسلمين نهائياً.
- وليس أدل على ذلك مما أوردته سامي سويف<sup>(٢)</sup> على لسان أحد المحامين الغربيين: «إن المسلمين يستطيعون التحايل على ربهم بما لا نستطيع به التحايل على قضاتنا».

### القسم الثاني

#### الدراسة الميدانية

هل تحرص البنوك الإسلامية في الكويت على توافر المعايير الشرعية التي أصدرتها هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)؟ أم أنها تأخذ برأي الهيئات

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعايير الشرعية، البحرين، ٢٠٠٥م، المعيار ٣٠، ص ٤٨٩.

(٢) السويف، منتجات التورق المصرفي، مرجع سابق، ص ٤٦.

الشرعية العاملة لديها فقط، دون الالتفات إلى أية معايير أخرى؟ هذا ما سوف يتم دراسته والتحقق منه في هذه الدراسة الميدانية.

#### منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحقائق ومعرفة الواقع المتعلق بموضوع التورق المصرفي في البنوك الإسلامية. وذلك من خلال الدراسة النظرية وتحليل الأدب النظري، كذلك اعتمدت منهج المسح الميداني، حيث يسعى الباحث إلى استقصاء آراء الشرائح والفئات المختلفة من عملاء البنوك الإسلامية في الكويت ومن لهم تجربة عملية بمعاملة التورق المصرفي مع تلك البنوك.

#### مجتمع الدراسة:

تتطلب هذه الدراسة بحثاً ميدانياً لمعرفة آراء عملاء البنوك الإسلامية ذات العلاقة بموضوع التورق المصرفي في البنوك الإسلامية؛ لذلك فقد تم تحديد مجتمع الدراسة من كافة فئات العملاء في البنوك الإسلامية الكويتية.

#### عينة الدراسة:

استخدمت طريقة العينة العشوائية في استقصاء آراء العملاء في البنوك الإسلامية في الكويت، حيث تم تصميم استبيانه بناء على معايير وضوابط وشروط (أيوفي)، وتم توزيعها يدويا على عينة عشوائية من عملاء البنوك الإسلامية في الكويت منمن كانت لهم تجربة في إبرام عمليات التورق، وكذلك تم إتاحة الاستبيان الإلكتروني في عدد من الواقع المتخصصة بالمصارف الإسلامية فقط لعملاء البنوك الإسلامية في الكويت (حددت في هذه الدراسة بالبنوك التالية: بيت التمويل الكويتي<sup>(١)</sup>، بنك بوبيان<sup>(٢)</sup>، وبنك الكويت الدولي<sup>(٣)</sup>، والبنك

(١) أنشئ عام ١٩٧٧م، ورأسماله يزيد على ٢٣٠ مليون دينار كويتي، ويعمل في سبعة مناطق حول العالم، ولديه أكثر من ٣٥٥ فرع مصرفي، وأكثر ٤٧٥ جهاز سحب آلي، وحوالي ٨٠٠ موظفا، انظر: الموقع الإلكتروني لبيت التمويل الكويتي <http://www.kfsh.com/ar/about/index.aspx>

(٢) تأسس عام ٢٠٠٤م، برأسمال قدره ١٠٠ مليون دينار، له أكثر من ٤٩ فرعا، انظر: الموقع الإلكتروني لبنك بوبيان <http://www.bankboubyan.com/ar>

(٣) تأسس عام ١٩٧٣م، وتحول للعمل بالنظام الإسلامي عام ٢٠٠٧م، وتقدر أصوله عام ٢٠١١م، بحوالي مليار دينار كويتي، وله تسعه عشر فرعا منتشرة بمختلف مناطق الكويت، انظر موقع بنك الكويت الدولي <https://www.kib.com.kw/>

الأهلي المتحد<sup>(١)</sup>، بنوك أخرى)، بشرط أن يكون المستجيب ممن قام بعملية التورق في أحد البنوك الإسلامية في الكويت، وتم الحصول على ١٥٠ استجابة، استبعد منها الاستجابات الناقصة أو وجود عدم الجدية، وتبقى منها (١٣٩) استجابة اعتمدت لغايات التحليل والدراسة.

#### أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة في هذه الدراسة بهدف معرفة الآليات التطبيقية للتورق المصري في البنوك الإسلامية في الكويت، وأثره الاقتصادية في المجتمع، وقد قسمت الاستبانة إلى ثلاثة أقسام هي :

**القسم الأول:** وهو عبارة عن **الخصائص الشخصية للمستجيب** (العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي)؛ وذلك من أجل التعرف على مستوى المستجيب وقدرته على إجابة أسئلة الاستبانة.

**القسم الثاني:** وهو عبارة عن معلومات البنك والسلعة ومدة المعاملة في البنك. وللتتأكد من أن المستجيب من عملاء بنك إسلامي كويتي، كذلك للتتأكد من أنه قام بعملية التورق في البنك.

**القسم الثالث:** وهو عبارة عن مجالات الدراسة حيث تتكون الاستبانة من (٢٩) فقرة صيغت بناءً على معايير وضوابط وشروط هيئة المراجعة والمحاسبة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، موزعة على ست أسئلة هي :

**السؤال الأول:** هل تتم عملية التورق المصري بوجود سلعة حقيقة؟ وخصص له (٥) فقرات.

**السؤال الثاني:** هل تتم عملية التورق المصري من خلال تسلیم حقيقی؟ وخصص له (٥) فقرات.

**السؤال الثالث:** هل يشترط في عملية التورق المصري التوكيل بالشراء؟ وخصص له (٥) فقرات.

**السؤال الرابع:** هل يشترط في التورق المصري التوكيل بالبيع؟ وخصص له (٤) فقرات.

(١) تأسس عام ١٩٧١ م، وتحول للعمل بالنظام الإسلامي عام ٢٠١٠ م، يبلغ رأسماله أكثر من ٩٧ مليون دينار كويتي، انظر: موقع البنك الأهلي المتحد <http://www.ahliunited.com.kw/en/>

السؤال الخامس: هل تتم عملية التورق المصرفى دون توافق بين البنك والتاجر؟  
وخصص له (٥) فقرات.

السؤال السادس: ما أثر عملية التورق المصرفى على التنمية؟ وخصصت له (٥) فقرات.  
وتم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة كما  
في جدول رقم (١).

جدول (١) مقياس ليكرت الثلاثي

لا أدرى	لا	نعم	الاستجابة الدرجة
٢	١	٣	

حيث تحصل الاستجابة «نعم» على ثلاثة درجات وهي استجابة مرتفعة، أما الاستجابة «لا» فتحصل على درجة واحدة، مما يعني أن الاستجابة منخفضة. أما «لا أدرى» فتحصل على درجتين، مما يعني أن الاستجابة متوسطة أو محايضة. وتم حساب المتوسط المرجح كما يلي:  
١ - ١,٦٦ منخفضة.

٢,٢٣ - ١,٦٧ متوسطة.

٢,٣٤ - ٣ مرتفعة.

#### صدق الاستبانة:

عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المصارف الإسلامية،  
وفي القياس والتقويم<sup>(١)</sup>، وقام الباحث بإجراء ما يلزم في ضوء المقترنات المقدمة.

#### ثبات أدلة الدراسة:

تم حساب معامل ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، بالاعتماد على معادلة كرونباخ - ألفا (Alpha s<Cronbach)، حيث طبقت الاستبانة على عينة استطلاعية مقدارها (٣٠) فرد من نفس نوعية عينة الدراسة؛ وذلك لحساب معامل ثبات الاتساق الداخلي، وباستخدام برنامج SPSS ، تم حساب معامل كرونباخ ألفا، ووجد أنه يساوي (٠,٧٤)، وهي نسبة مقبولة؛ لتحقيق أغراض الدراسة.

(١) يشكر الباحث الأستاذة الأفضل أ.د عبد الحميد البعلبي، والأستاذ بدر الربابة، والأستاذ عماد الشخشير، والدكتورة فاتنة الشريف على ملاحظاتهم القيمة على الاستبانة والبحث.

### المعالجة الإحصائية:

تم إدخال البيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

واستخدمت المعالجات الإحصائية التالية:

- مقاييس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص مجتمع الدراسة بالأعداد والنسب

المئوية.

- مقاييس الإحصاء الوصفي (التكارات والمتواسطات الحسابية) لفقرات الاستبانة.

تحليل نتائج الدراسة :

أولاً: خصائص أفراد عينة الدراسة ومعلومات البنك والسلعة ومدة المعاملة في

البنك:

أظهرت نتائج تحليل بيانات العملاء خصائص أفراد العينة ومعلومات البنك والسلعة

ومدة المعاملة في البنك، كما في جدول رقم (٢).

جدول (٢) خصائص أفراد العينة

النسبة المئوية	التكارات	الفئات	المتغير
% ٦٦,١٢	٩٢	أقل من ٣٠ سنة	العمر
% ٣٠,٩٦	٤٣	٤٠-٣١ سنة	
% ٢,٨٨	٤	٥٠-٤١ سنة	
% ٠,٠	-	من ٥١ سنة فأكثر	
% ١٠٠	١٣٩	المجموع	
% ٧,١٩	١٠	الثانوية العامة فما دون	المؤهل العلمي
% ٧٨,٤٢	١٠٩	بكالوريوس	
% ٢,٨٨	٤	ماجستير	
% ٢,٨٨	٤	دكتوراه	
% ٨,٦٣	١٢	أخرى	
% ١٠٠	١٣٩	المجموع	

النسبة المئوية	التكرارات	الفئات	المتغير
% ٢,٨٨	٤	مدير	المسمى الوظيفي
% ٨,٦٣	١٢	رئيس قسم	
% ٢٥,٩٧	٥٠	موظف	
% ٥٢,٥٢	٧٣	أخرى	
% ١٠٠	١٣٩	المجموع	
% ٦١,١٥	٨٥	بيت التمويل الكويتي	اسم البنك
% ٢١,٥٨	٣٠	بنك بوبيان	
% ٠,٠	-	بنك الكويت الدولي	
% ٢,٨٨	٤	البنك الأهلي المتحد	
% ٥,٧٦	٨	بنك وربة	
% ٨,٦٣	١٢	بنوك أخرى	نوع السلعة
% ١٠٠	١٣٩	المجموع	
% ٤٢,٤٥	٥٩	حديد	
% ١٩,٤٢	٢٧	أسمنت	
% ٦,٤٧	٩	خشب	
% ١٣,٦٧	١٩	زيت	السلعة موجودة
% ١٧,٩٩	٢٥	أخرى	
% ١٠٠	١٣٩	المجموع	
% ٧٦,٩٨	١٠٧	في السوق المحلي	
% ٢٣,٠٢	٢٢	خارج الدولة	
% ١٠٠	١٣٩	المجموع	مدة معاملة التورق
% ٥,٧٦	٨	أقل من ساعة	
% ١٩,٤٢	٢٧	٣-١ ساعات	
% ١٦,٥٥	٢٣	يوم	
% ٤٣,١٧	٦٠	يومان	
% ١٥,١١	٢١	أخرى	يوضح الجدول رقم (٢) أن غالبية أفراد العينة فيما ي يتعلق بالعمر من الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة، حيث بلغت النسبة (٦٦,١٢٪) من عينة الدراسة، تلتها الفئة العمرية (٣١-٤٠٪) حيث بلغت نسبتهم (٣٠,٩٦٪) من عينة الدراسة. كما أن غالبية أفراد العينة فيما ي يتعلق بالمؤهل العلمي من حملة شهادة البكالوريوس، حيث بلغت النسبة (٧٨,٤٢٪) من
% ١٠٠	١٣٩	المجموع	

عينة الدراسة. وفيما يتعلق بالمسمي الوظيفي فإن غالبية أفراد العينة ترکزت في فئة أخرى، حيث بلغت النسبة (٥٢٪) من عينة الدراسة، تلتها فئة الموظفين فبلغت النسبة (٣٥،٩٪) من عينة الدراسة. مما سبق تظهر النتائج أن أفراد العينة من مختلف الفئات والشرائح في المجتمع الكويتي.

أما بالنسبة لنتائج معلومات البنك فإن غالبية أفراد العينة تعامل مع بنك بيت التمويل الكويتي وبنسبة (١٥٪)، يليه بنك بوبیان وبنسبة (٥٨٪)، ولم يتعامل أي من أفراد العينة مع بنك الكويت الدولي. من هذه النتائج يلاحظ أن جميع أفراد العينة هم من عملاء البنوك الإسلامية في الكويت.

وأظهرت النتائج حصول الحديد على أعلى نسبة من السلع المستخدمة، بنسبة (٤٢٪)، يليه الأسمدة بنسبة (٤٢٪)، كذلك حصل وجود السلعة في السوق المحلي على أعلى نسبة وتساوي (٧٦،٩٪).

كذلك أظهرت النتائج أن غالبية أفراد العينة استغرقت معهم معاملة التورق مدة يومين، بنسبة (٤٣٪)، يليها مدة (٣-١ ساعات) بنسبة (١٩٪).

يسننخ من النتائج السابقة أن جميع أفراد العينة هم من عملاء البنوك الإسلامية في الكويت، وقد أجروا عملية التورق مع تلك البنوك.

#### ثانياً: نتائج الإجابة على أسئلة الدراسة:

##### ١- النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الأول الذي نص على: «هل تتم عملية التورق

المصرفي بوجود سلعة حقيقة؟»

لإجابة السؤال الأول: تم حساب التكرارات والأوساط الحسابية لكل فقرة من فقرات

مجال مدى وجود سلعة حقيقة في عقد التورق المصري، والجدول رقم (٣) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٣) نتائج الاحصاءات لدى وجود السلعة في عقد التورق المصري

النتيجة	الترتيب	المتوسط الحسابي	أعلى نسبة مئوية للاستجابات	التكرارات			الفقرة	الرقم
				نعم	لا أدرى	لا		
مرتفعة	١	٢،٥٨	نعم بنسبة ٦٤،٠٪	٨	٤٢	٨٩	يقوم البنك بشراء السلعة حقيقة.	١

الرقم	الفقرة	التكارات	نعم	لا	لأدرى	نلام	أعلى نسبة مئوية للاستجابات		المتوسط الحسابي	الترتيب	النتيجة
							نعم	لا			
٤	يقوم البنك بارسال العميل إلى التاجر لمعاينة السلعة والتتأكد من وجودها.	٧٨	٢٠	٤١	نعم بنسبة ٥٦,٨٣	٢,٢٧	٢	متوسطة			
٢	يتعرف العميل على اسم التاجر الذي توجد لديه السلعة داخل البلد.	٧٤	٢٧	٣٨	نعم بنسبة ٥٣,٢٤	٢,٢٦	٣	متوسطة			
٥	توجد شهادة تخزين تمثل السلعة خارج البلد.	٢٨	٧٩	٢٢	لأدرى بنسبة ٥٦,٨٣	٢,١٢	٤	متوسطة			
٣	يتعرف العميل على اسم التاجر الذي توجد لديه السلعة خارج البلد.	٢٦	٧٩	٣٤	لأدرى بنسبة ٥٦,٨٣	١,٩٤	٥	متوسطة			
	المتوسط النهائي					٢,٢٣		متوسطة			

يظهر من الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية لدى وجود سلعة حقيقة في عقد التورق المصرفي تراوحت بين (١,٩٤-٢,٥٨)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على «يقوم البنك بشراء السلعة حقيقة» بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٥٨)، وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على «يتعرف العميل على اسم التاجر الذي توجد لديه السلعة خارج البلد» بمتوسط حسابي (١,٩٤) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لدى وجود السلعة في عقد التورق المصرفي ككل (٢,٢٣) وبدرجة متوسطة.

ونظرا لأن غالبية أفراد العينة كان تعاملهم بوجود السلعة داخل البلد؛ لذا جاءت استجابتهم بلا أدرى على الفقرتين (توجد شهادة تخزين تمثل السلعة خارج البلد، يتعرف العميل على اسم التاجر الذي توجد لديه السلعة خارج البلد). وإذا حذف متوسط هاتين الفقرتين لأصبح المتوسط النهائي لدى وجود السلعة في عقد التورق المصرفي ككل (٢,٣٧) وبدرجة مرتفعة.

## ٢- النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثاني الذي نص على: «هل تتم عملية التورق المصرفي من خلال تسليم حقيقى»؟

لإجابة السؤال الثاني: تم حساب التكرارات والأوساط الحسابية لكل فقرة من فقرات

مجال مدى وجود تسلیم حقيقی في عقد التورق المصری، والجدول رقم (٤) یوضح ذلك.  
الجدول رقم (٤) نتائج الإحصاءات لمدى وجود تسلیم حقيقی للسلعة في عقد التورق المصری

الرقم	الفقرة	التكرارات			أعلى نسبة مئوية للإجابات	المتوسط الحسابي	الترتيب النتيجة
		نعم	لا أدری	لا			
٨	يسمح التاجر للعميل باستلام السلعة	٨٦	٣١	٢٢	نعم بنسبة ٦١,٨٧	٢,٤٦	مرتفعة
٦	يسمح البنك للعميل باستلام السلعة من التاجر	٨٨	٢٤	٢٧	نعم بنسبة ٦٢,٣١	٢,٤٤	مرتفعة
٧	يقوم العميل بزيارة التاجر للاطلاع على السلعة وتسليمها	٦٠	٣٤	٤٥	نعم بنسبة ٤٣,١٧	٢,١١	متوسطة
٩	يقوم العميل باستلام السلعة حقيقة	٦٤	٢٦	٤٩	نعم بنسبة ٤٦,٠٤	٢,١١	متوسطة
١٠	يستلم العميل شهادة تخزين السلعة فقط	٤٠	٤٥	٥٤	لا بنسبة ٣٨,٨٥	١,٩٠	متوسطة
	المتوسط النهائي					٢,٢٠	

يظهر من الجدول (٤) أن المتوسطات الحسابية لمدى وجود تسلیم حقيقی للسلعة في عقد التورق المصری تراوحت بين (١,٩٠-٢,٤٦)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على «يسمح التاجر للعميل باستلام السلعة» بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٤٦)، وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على «يستلم العميل شهادة تخزين السلعة فقط» بمتوسط حسابي (١,٩٠) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لمدى وجود تسلیم حقيقی للسلعة في عقد التورق المصری ككل (٢,٢٠) وبدرجة متوسطة.

### ٣- النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الثالث الذي نصَّ على: «هل يشترط في عملية

التورق المصری التوكيل بالشراء؟

لإجابة السؤال الثالث: تم حساب التكرارات والأوساط الحسابية لكل فقرة من فقرات مجال لمدى وجود توكيل بالشراء في عقد التورق المصری، والجدول رقم (٥) یوضح ذلك.  
الجدول رقم (٥): نتائج الإحصاءات لمدى وجود توكيل بالشراء في عقد التورق المصری

الرقم	الفقرة	التكارات			أعلى نسبة مؤدية للاستجابات	المتوسط الحسابي	الترتيب	النتيجة
		نعم	لا أدرى	لا				
١٢	يشترط البنك التوقيع على وعد ملزم بالشراء.	٩١	٢٩	١٩	نعم بنسبة ٦٥,٤٧	٢,٥٢	١	مرتفعة
١٤	لا يمكن لعملية التورق المصرفي أن تتم دون توكيل للبنك.	٧٩	٤٠	٢٠	نعم بنسبة ٥٦,٨٣	٢,٤٢	٢	مرتفعة
١٥	يعد عقد الوكالة جزءاً من عقد التورق المصرفي.	٧٩	٣٨	٢٢	نعم بنسبة ٥٦,٨٣	٢,٤١	٣	مرتفعة
١١	يشترط البنك على العميل توكيله بشراء السلعة.	٨٠	٢٤	٣٥	نعم بنسبة ٥٧,٥٥	٢,٣٢	٤	متوسطة
١٣	يطلب البنك من العميل اختيار السلعة التي يرغب بشرائها.	٨٣	١٢	٤٤	نعم بنسبة ٥٩,٧١	٢,٢٨	٥	متوسطة
	المتوسط النهائي					٢,٣٩		مرتفعة

يظهر من الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية لدى وجود توكيل بالشراء في عقد التورق المصرفي تراوحت بين (٢,٢٨-٢,٥٢)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على «يشترط البنك التوقيع على وعد ملزم بالشراء» بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٥٢)، وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على «يطلب البنك من العميل اختيار السلعة التي يرغب بشرائها» بمتوسط حسابي (٢,٢٨) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لاشتراط التوكيل بالشراء في عقد التورق المصرفي ككل (٢,٣٩) وبدرجة مرتفعة.

#### ٤- النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الرابع الذي نصَّ على: «هل يشترط في التورق المصرفي التوكيل بالبيع؟»

لإجابة السؤال الرابع: تم حساب التكرارات والأوساط الحسابية لكل فقرة من فقرات اشتراط توكيل البنك ببيع السلعة في عقد التورق المصرفي، والجدول رقم (٦) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٦) نتائج الاحصاءات لدى اشتراط التوكيل ببيع السلعة

النتيجة	الترتيب	المتوسط الحسابي	أعلى نسبة مؤوية للاستجابات	النكرارات			الفقرة	الرقم
				نعم	لا أدنري	لا		
مرتفعة	١	٢,٤٩	نعم بنسبة ٦٤,٠٣	٢١	٢٩	٨٩	يقوم العميل بتوكيل البنك ببيع السلعة لتجر آخر غير الأول.	١٧
متوسطة	٢	٢,١٧	نعم بنسبة ٣٩,٥٧	٣١	٥٣	٥٥	يتم التأكيد من وجود التاجر الآخر حقيقة بتحديد اسمه وعنوانه داخل البلد.	١٨
متوسطة	٣	٢,١٣	لا أدنري بنسبة ٥٣,٩٦	٢٣	٧٥	٤١	يتم التأكيد من وجود التاجر الآخر حقيقة بتحديد اسمه وعنوانه خارج البلد.	١٩
متوسطة	٤	٢,٠٩	نعم بنسبة ٤٧,٤٨	٥٤	١٩	٦٦	يشترط البنك على العميل توكيله ببيع السلعة.	١٦
		٢,٢٢					المتوسط النهائي	

يظهر من الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية لدى اشتراط التوكيل ببيع السلعة تراوحت بين (٢,٠٩-٢,٤٩)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على «يقوم العميل بتوكيل البنك ببيع السلعة لتجر آخر غير الأول» بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٤٩)، وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على «يشترط البنك على العميل توكيله ببيع السلعة» بمتوسط حسابي (٢,٠٩) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لدى اشتراط التوكيل ببيع السلعة ككل (٢,٢٢) وبدرجة متوسطة.

٥- النتائج المتعلقة بإجابة السؤال الخامس الذي نصَّ على: «هل تتم عملية التورق المصرفي دون تواطؤ بين البنك والتجر؟

لإجابة السؤال الخامس: تم حساب التكرارات والأوساط الحسابية لكل فقرة من فقرات مجال مدى وجود تواطؤ بين البنك والتجر في عقد التورق المصرفي، والجدول رقم (٧) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٧) : نتائج الاحصاءات لدى وجود تواطؤ بين البنك والتاجر

الرقم	الفقرة	نعم	لا	التكارات		أعلى نسبة مئوية للاستجابات	الترتيب	المتوسط الحسابي	النتيجة
				لا أدنى	نعم				
٢١	يسمح الاتفاق للعميل باستلام السلع.	٩٩	٢٧	١٣	٧١،٢٢	نعم بنسبة	١	٢،٦٢	مرتفعة
٢٠	لإتمام عملية التورق المصرفي لا بد من وجود اتفاق مسبق بين البنك والتاجر.	٩٢	٣٥	١٢	٦٦،١٩	نعم بنسبة	٢	٢،٥٨	مرتفعة
٢٤	ينحصر دوران السلعة الواحدة بين التجارين بتحرك السلعة من خلال تغيير ملكية شهادات التخزين.	٥٦	٧٥	٨	٥٣،٩٦	لا أدنى بنسبة	٣	٢،٣٥	مرتفعة
٢٢	يسمح الاتفاق للبنك بتوكيل التاجر ببيع السلعة للتاجر آخر.	٥٧	٦٦	١٦	٤٧،٤٨	لا أدنى بنسبة	٤	٢،٢٩	متوسطة
٢٣	ينحصر دوران السلعة الواحدة بين التجارين بتحرك السلعة حقيقة.	٤١	٧٨	٢٠	٥٦،١٢	لا أدنى بنسبة	٥	٢،١٥	متوسطة
	المتوسط النهائي								مرتفعة

يظهر من الجدول (٧) أن المتوسطات الحسابية لدى وجود تواطؤ بين البنك والتاجر تراوحت بين (٢،١٥-٢،٦٢)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على «يسمح الاتفاق للعميل باستلام السلع» بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢،٦٢)، وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على «ينحصر دوران السلعة الواحدة بين التجارين بتحرك السلعة حقيقة». بمتوسط حسابي (٢،١٥) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لدى وجود تواطؤ بين البنك والتاجر ككل (٢،٤٠) وبدرجة مرتفعة.

#### ٦- النتائج المتعلقة بإجابة السؤال السادس الذي نصَّ على: «ما أثر عملية التورق المصرفي على التنمية»؟

لإجابة السؤال السادس: تم حساب التكرارات والأوساط الحسابية لكل فقرة من فقرات مجال أثر عقد التورق المصرفي على التنمية، والجدول رقم (٨) يوضح ذلك.

الجدول رقم (٨): نتائج الاحصاءات لأثر عقد التورق المصرفى على التنمية

الرقم	الفقرة	التكارات				النهايى
		نعم	لا	لآخرى	أعلى نسبة مئوية للاستجابات	
٢٥	عقد التورق المصرفى يزيد من التشغيل.	٨٣	٤٠	١٦	نعم بنسبة ٥٩,٧١	٢,٤٨
٢٦	عقد التورق المصرفى يزيد من الأصول الإنتاجية.	٦٤	٣٧	٣٨	نعم بنسبة ٤٦,٠٤	٢,١٩
٢٩	عقد التورق المصرفى يزيد من الرفاهية.	٦٢	٣٨	٣٩	نعم بنسبة ٤٤,٦٠	٢,١٧
٢٧	عقد التورق المصرفى يزيد من دخول الأفراد.	٥٦	٤٣	٤٠	نعم بنسبة ٤٠,٢٩	٢,١٢
٢٨	عقد التورق المصرفى يزيد من الرعاية الصحية والتعليمية.	٥٢	٥٠	٣٧	نعم بنسبة ٣٧,٤١	٢,١١
	المتوسط النهائى					٢,٢١

يظهر من الجدول (٨) أن المتوسطات الحسابية لأثر عقد التورق المصرفى على التنمية تراوحت بين (٢,١١-٢,٤٨)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على «عقد التورق المصرفى يزيد من التشغيل» بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٤٨)، وبدرجة مرتفعة، وبالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على «عقد التورق المصرفى يزيد من الرعاية الصحية والتعليمية» بمتوسط حسابي (٢,١١) وبدرجة متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي لأثر عقد التورق المصرفى على التنمية ككل (٢,٢١) وبدرجة متوسطة.

### الخاتمة وأبرز النتائج

تبين من خلال تحليل فقرات الاستبانة وال المجالات التي تم استقصاء آراء العملاء حولها

وفي ضوء متغيرات الدراسة وأسئلتها وفرضياتها ما يلى :

- أظهرت الدراسة أن البنك الإسلامي العاملة في الكويت لا تلتزم بكلفة معايير (أيوبي) التي وضعتها من أجل العمل بصيغة التورق المصرفى، ومعنى ذلك أنها هذه البنوك تخرج عن الإطار الشرعي الذي وضع لهذه الصيغة بما يفيد بعدم جواز عمليات التورق المصرفى في هذه البنوك.

- ٢- تتفق النتيجة السابقة مع نتائج الدراسات السابقة للباحثين والعلماء الذين ذهبوا إلى عدم جواز هذه الصيغة مطلقاً لما تتضمنه من مخالفات شرعية، ولكنها تختلف مع نتائج الدراسات السابقة للباحثين والعلماء المجبزين لصيغة التورق المصري.
- ٣- تلزم التشريعات في الكويت البنوك الإسلامية بضرورة وجود هيئات شرعية وكذلك بالتدقيق الشرعي ولكنها لا تلزمها بالالتزام بمعايير أيوبي أو غيرها من الهيئات والمجالس الشرعية.
- ٤- وجدت الدراسة أن أفراد العينة المكونة من عمالء البنوك الإسلامية الذين طبقوا عملية التورق لديهم الحرص الكبير على مشروعية معاملاتهم، كما أن لديهم ثقة وقناعة بفتاوی الهيئات الشرعية في هذه البنوك، وبالتالي كانت إجاباتهم تميّل إلى تصحيح هذه الصيغة من خلال التأكيد على وجود السلعة وإمكانية استلامها.
- ٥- وبناء على النقطة السابقة، فقد أظهرت الدراسة أن عملية التورق المصري تتم بوجود سلعة حقيقة بدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابي الكلي للإجابات على الأسئلة التي تقيس مدى وجود سلعة حقيقة ٣٧٪. ولا تدل هذه النسب المرتفعة على وجود السلعة حقيقة في السوق المحلي أو الخارجي بالكميات المطلوبة. وهو ما يخالف معايير أيوبي.
- ٦- أظهرت الدراسة أن عملية التورق المصري تتم من خلال تسليم السلعة حقيقة من قبل العميل بدرجة متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي الكلي للإجابات على الأسئلة التي تقيس مدى وجود تسليم حقيقي للسلعة (٢٠٪). ولا شك أن العملاء يقصدون هنا إمكانية التسليم ولا يقصدون التسليم الحقيقي، حيث ذهب بعضهم إلى التاجر وأفادوهم بإمكانية التسليم، ولكن ذلك سيترتب عليه جهود وحسائر تلحق بهم، وبالتالي لم يقم أحد منهم بقبض السلعة حقيقة، وهو ما يخالف معايير أيوبي.
- ٧- أظهرت الدراسة أن عقد التورق المصري يشتمل الشروط الفاسدة بدرجة مرتفعة، حيث كان اشتراط التوكيل بالشراء مؤكداً بدرجة مرتفعة، بلغ الوسط الحسابي الكلي للإجابات على الأسئلة التي تقيس مدى وجود شرط بالتوكل بالشراء (٣٩٪)، وكذلك اشتراط التوكيل بالبيع مؤكداً بدرجة متوسطة، بلغ الوسط الحسابي الكلي للإجابات

- على الاستئلة التي تقيس مدى وجود شرط التوكيل بالبيع (٢٢).
- ٨- أظهرت الدراسة أن عملية التورق المصرفية تتم من خلال الوعود الملزمة بنسبة ٦٥٪، ومن خلال اشتراط التوكيل بالشراء بنسبة ٥٧٪، واحتراط التوكيل بالبيع بنسبة ٤٧٪، وتوكيل البنك بالبيع لتجار آخر بنسبة ٦٤٪.
- ٩- أظهرت الدراسة أن عقد التورق المصرفية يتضمن التواطؤ بين البنك والتجار بدرجة مرتفعة حيث بلغ الوسط الحسابي الكلي للإجابات على الاستئلة التي تقيس مدى وجود تواطؤ (٤٠٪).
- ١٠- أظهرت الدراسة أن عقد التورق المصرفية يؤثر على التنمية بدرجة متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي الكلي للإجابات على الاستئلة التي تقيس أثر التورق على التنمية (٢٢١)، وهذا يعني أن الآثار الاقتصادية على التنمية من وجهة نظر العملاء سالبة في مجملها.
- ١١- إن النتائج المقدمة التي توضح حجم المخالفات للمعايير الشرعية التي وضعتها (أيوبي) تؤكد على قبول الفرضية الأساسية لهذه الدراسة والتي تنص على «أن الأداء التنفيذي للبنوك الإسلامية في الكويت قد لا يتطابق مع الضوابط والمعايير الشرعية التي وضعتها هيئة المراجعة والمحاسبة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي)». وفي هذه الحالة تخرج عمليات التورق عن الإطار الشرعي عند من يجازونها. وأن هذه البنوك كلما التزمت بالمعايير الشرعية كانت الآثار الاقتصادية لعمليات التورق إيجابية.

#### النوصيات:

- ١- بما أن معظم أفراد الهيئات الشرعية العاملين في البنوك الإسلامية هم أعضاء في المجالس والمجامع الفقهية وهيئة المعايير (أيوبي) فإنه من الواجب على هذه الهيئات الالتزام بالمعايير والقرارات الشرعية، وينبغي على هيئة أيوبي ومجمع الفقه الإسلامي نصيحة هؤلاء العلماء بضرورة الالتزام بالقرارات العامة الصادرة عن أيوبي ومجمع الفقه الإسلامي.
- ٢- ينبغي العمل على الالتزام بمعايير شرعية موحدة، خاصة في المعاملات التي لا تختلف طبيعتها باختلاف المجتمعات الإسلامية.

- ٣- ينبغي أن تقوم البنوك المركزية بمتابعة التدقيق الشرعي الخارجي، كما تقوم بمراقبة التدقيق الشرعي الداخلي في الكويت.
  - ٤- ينبغي التمسك بجوهر الشريعة ومقاصدها الداعية إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد وعدم السماح بالتحايل على المقاصد الشرعية من خلال العقود الصورية.
  - ٥- يجب على الباحثين في الصيرفة الإسلامية تقديم منتجات إسلامية حقيقة تسهم في خدمة المجتمع وزيادة التشغيل والتنمية ومكافحة البطالة والفقر.
  - ٦- ينبغي على المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي العمل على التخلص التدريجي من صيغة التورق المصرفي وزيادة صيغ المشاركات الحقيقة التي تزيد من التشغيل والتنمية.

المصادر والمراجع

١. البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغاء، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٩٨٧م، ط٣.
  ٢. ابن القيم، محمد بن أبي بكر. تهذيب السنن، مكتبة المعرف، الرياض، ٢٠٠٧م.
  ٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٧م.
  ٤. ابن عابدين، محمد أمين. رد المحتار على الدر المختار وحاشية ابن عابدين، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣م.
  ٥. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. المغني ويليه الشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٣م.
  ٦. ابن مفلح، ابراهيم بن محمد. المبدع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
  ٧. الألباني، محمد ناصر الدين ، صحيح سنن أبي داود ، مكتبة المعرف ، الرياض ، د٤ .
  ٨. الباحوث، عبدالله. التورق المصري المنظم وأثاره الاقتصادية، مجلة جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض، ٢٠٠٦م، عدد ٥٢.
  ٩. باهراوة، سعيد. دراسة تحليلية نقديّة للتورق المصري، مؤتمر فقه التجارة الإسلامية ومشاكّلها الحديثة، ١٨-١٥ أكتوبر، ٢٠١٥م، قونية، تركيا.

١١. البعلوي، بدر الدين. مختصر الفتاوى المصرية، دار المدنى، ١٤٠٠ هـ.
١٢. البناء، محمد عبد اللطيف. التورق المنظم كما تجريه المصارف الإسلامية ونواافذها في أوروبا دراسة فقهية مقارنة، بحث مقدم لمؤتمر المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء الدورة التاسعة عشرة بتركيا في الفترة من ٦-٣٠ ٢٠٠٩-٤ حتى ٢٠٠٩-٥.
١٣. البهوتى، منصور. كشاف القناع، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٣٩٠ هـ.
١٤. الجوهرى، إسماعيل بن حماد. الصاحب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملائين، بيروت، ١٩٨٧، ط٤.
١٥. الحامد، عبد الرحمن بن حامد. تطبيقات التورق المصرى في المصارف السعودية وأثاره الاقتصادية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠٠٧ م.
١٦. الحنيطي، هناء. التورق حقيقته، أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم)، ورقة مقدمة إلى مجمع الفقه الإسلامي الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، ٢٠٠٩ م.
١٧. الخنifer، محمد. البنوك الخليجية «غير متخصصة» لإيقاف التعامل مع بورصة لندن للمعادن بسبب تميز القانون البريطاني، جريدة الاقتصادية، ٢٠٠٩ م. الموقع على الانترنت: [http://www.aleqt.com/2009/09/06/article\\_270693.html](http://www.aleqt.com/2009/09/06/article_270693.html)
١٨. الرشيدى، أحمد. عمليات التورق وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، دار النفائس، عمان، ٢٠٠٥ م.
١٩. السبهانى، عبد الجبار حمد. التورق المصرى المعاصر دراسة تقديرية، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، عدد ٢٢، ٢٠٠٥ م.
٢٠. السويم، سامي، منتجات التورق المصرفية، موقع الدكتور سامي السويم: <http://www.suwailem.net/Images/Book/c01905d0-2b77-0101-575b-477d782dc1b9.pdf>
٢١. شبير، محمد عثمان. التورق الفقهى وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة، ٢٠٠٩ م.
٢٢. شحاته، حسين. التورق المصرى في نظر التحليل المحاسبي والتقويم الاقتصادي

الإسلامي،

[www.darelmashora.com/download.ashx?docid=2534](http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid=2534)

٢٣. الشريف، بن عوالى محمد ونور، عزمان محمد. تطبيقات التورق في سوق السلع الماليزية دراسة نظرية تطبيقية. التجديد، ١٩(٢٧)، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا،

. م ٢٠١٥

٢٤. الطبرى، محمد بن جرير. تفسير الطبرى. دار هجر، القاهرة، ط١، (٢٠٠١م).

٢٥. العبيدي، حسين. المخارج الشرعية ضوابطها وأثرها في تقويم أنشطة المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، م ٢٠٠٩.

٢٦. العمر، ناصر. التورق كما تجربه المصارف في الوقت الحاضر، موقع المسلم:  
<http://almoslim.net/node/83419/>

٢٧. القرة داغي، علي. حكم التورق في الفقه الإسلامي، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، م ٢٠٠٢.

٢٨. القرى، محمد علي. التورق المصرى، ص ٩، الموقع الرسمي للدكتور محمد علي القرى:  
<http://www.elgari.com/?p=1219>

٢٩. القرى، محمد علي. التورق كما تجربه المصارف، دراسة فقهية اقتصادية، بحث مقدم إلى الدورة السابعة عشرة للمجمع الفقهى الإسلامى، مكة المكرمة، م ٢٠٠٣.

٣٠. محمد، سعد عبد. التورق المصرى وآثاره الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العراق، العدد ٣٧، ٢٠١٣م.

٣١. محى الدين، أحمد. التطبيقات المصرفية لعقد التورق، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، م ٢٠٠٢.

٣٢. المرداوى، علاء الدين أبو الحسن. الإنضاف، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.  
٣٣. مشعل، عبد البارى. دراسة تحليلية نقدية للتورق المصرى في التطبيق المعاصر، مؤتمر فقه التجارة الإسلامية ومشاكلها الحديثة، ١٥-١٨ أكتوبر، ٢٠١٥م، قونية، تركيا.

٣٤. المصري، رفيق. الجامع في أصول الربا، دار القلم، دمشق، ١٩٩١م.

٣٥. المنيع، عبدالله. التأصيل الفقهي للتورق في ضوء الاحتياجات التمويلية المعاصرة، مؤتمر دور الاستثمار في التنمية، جامعة الشارقة، م ٢٠٠٢.

٣٦. موقع أيوبي: <http://aoofi.com/>
٣٧. موقع البنك الأهلي المتحد: <http://www.ahliunited.com.kw/en/>
٣٨. موقع الشبكة الفقهية: <http://www.feqhweb.com/vb/t11677.html>
٣٩. موقع المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي: <http://ar.themwl.org>
٤٠. موقع بنك الكويت الدولي: <https://www.kib.com.kw/>
٤١. موقع بنك بوببيان: <http://www.bankboubyan.com/ar>
٤٢. موقع بيت التمويل الكويتي <http://www.kfh.com/ar/index.aspx>
٤٣. موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي: <http://www.fiqhacademy.org.sa/>
٤٤. النووي، يحيى بن شرف. صحيح مسلم بشرح النووي، القاهرة، المطبعة المصرية بالأزهر
٤٥. هاشم، محمد أشرف. بورصة سوق السلع في ضوء الفقه الإسلامي، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع للمالية والمصرفية الإسلامية، ١٦-١٧/٨/٢٠١٧م، الجامعة الأردنية، عمان.
٤٦. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. المعايير الشرعية، البحرين، ٢٠٠٥م.

# JOURNAL OF SHARIA AND ISLAMIC STUDIES

A refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

## Securitizations in the Islamic Banks operating in Kuwait

University  
of Kuwait

Academic  
Publication Council



Prof. Dr. Kamal Tawfik Hattab

**ISSN: 1029-8908**

**Volume 34 - Issue No. 116**

**Jumada II: 1440 A.H. Maarch, 2019**